

مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية " دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية "

د/ أيمن عطوه عزازي سليم
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. حيث قام الباحث باختبار فروض الدراسة على عينة مكونة من (112) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية وتنتمي لقطاعات غير مالية خلال الفترة من 2016 إلى 2017 وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد. وقد خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة الجيدة تلعب دوراً هاماً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب. أما بالنسبة للاختبارات التجريبية، فإن النتائج التي تم التوصل إليها قد كشفت أن متوسط فترة نشر التقارير المالية في الشركات المصرية تبلغ 72 يوماً. إلى جانب ذلك، تشير النتائج إلى أنه كلما تم نشر تقرير المراجعة خلال مدة قصيرة، كلما كان ذلك مؤشراً على جودة خصائص مراجع الحسابات الخارجي.

الكلمات الدالة: آليات الحوكمة الداخلية، خصائص المراجع الخارجي، توقيت إصدار التقارير المالية، فترة إبطاء المراجعة.

Abstract:

The purpose of this paper is to examine the relationship between corporate governance, external auditor's characteristics index, and the timeliness of annual financial reports among Egyptian companies. The study investigates hypotheses on a sample of 112 Egyptian companies listed on the Egyptian stock exchange over the period 2016–2017. Using multiple linear regression analysis to test the hypotheses. This study concludes that the good structures of corporate governance play a key role in improving the quality of timeliness of financial reports. As for the empirical tests, the results

reached have revealed well that timely disclosure is on average 72 days to be released. Besides, it indicate that whenever the audit report publication date proves to be short, the external auditor's characteristics index is discovered to be high.

Keywords: corporate governance, external auditor's characteristics, timeliness of annual financial reports, audit report lag.

١ - المقدمة:

تعد التقارير المالية السنوية للشركة وسيلة الاتصال في نظام معلومات المحاسبة المالية. وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من هذا الاتصال المحاسبي، وهي تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات أصحاب المصالح، يجب أن تقدم التقارير المالية في الوقت المناسب حتى تكون المعلومات بمتناول صانع القرار قبل أن تفقد مقدرتها في التأثير في القرار. إن من أهم المعايير المستخدمة للحكم على جودة التقارير المالية، هي نفعية المعلومات المحاسبية حيث أن تلك المعلومات تفقد قيمتها وأهميتها إذ لم توفر معلومات مفيدة للمستخدمين وتقلل من عدم التأكد المتعلق بمتغيرات عملية اتخاذ القرارات. وأن المنفعة التي يحصل عليها متخذ القرارات ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، إذ تتضاءل المنفعة من المعلومات نتيجة التأخير في إصدارها، وتصبح المعلومات أقل أهمية مع مرور الوقت (McGee and Yuan,2012).

ومصر هي إحدى الدول النامية التي تحتاج إلى تعزيز جودة التقارير المالية المنشورة من أجل زيادة درجة ثقة المستثمرين في المعلومات المالية المنشورة وهو ما يؤدي إلى جذب مزيد من الاستثمارات وهو ما ينعكس على تحسن مستوى الاقتصاد في المستقبل.

وتسلط العديد من الدراسات الضوء على أهمية توقيت إصدار التقارير المالية باعتبارها جانباً حيوياً من جوانب جودة التقارير المالية. حيث يوفر التوقيت المناسب منصة a platform لتحقيق نزاهة وكفاءة أسواق المال لضمان العدالة والكفاءة والشفافية ولحماية المستثمرين والحد من المخاطر، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين جودة التقارير المالية (Hakansson, 1977; Ahmed, 2003; Al-Ajmi, 2008; Türel, 2010).

ويعتبر توقيت إصدار التقارير المالية Timeliness هو أحد المحددات الرئيسية لجودة التقارير المالية، فكلما زاد عدد الأيام التي تستغرقها الشركة للإعلان عن تقريرها السنوي، كلما انخفض مستوى جودة التقرير المالية. من ناحية أخرى، كلما انخفض عدد

الأيام التي تستغرقها الشركة للإعلان عن تقريرها السنوي ، كلما أرتفع مستوى جودة التقرير المالية (Al-Ajmi, 2008).

ويعتبر الإسراع في إصدار التقارير المالية بعد انتهاء السنة المالية للشركة، من الأمور الهامة والضرورية، لأن التأخير في عملية الإصدار يقلل من فاعلية وأهمية المعلومات التي يحتويها التقرير المالي. ويعد التوقيت المناسب أحد أهم عناصر الملائمة التي تعتبر من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي تفيد في اتخاذ القرارات.

وهناك جانبان لخاصية التوقيت المناسب في التقارير المالية وهما (Al Daoud et al., 2014):

(١) دورية التقارير frequency of the reports والتي يمكن أن تكون تقارير شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية.

(٢) فترة إبطاء التقارير المالية financial reporting lag وهي المدة التي تنقضي بين نهاية السنة المالية وبين تاريخ نشر تلك التقارير واستخدامها.

ويمثل الإفصاح عن المعلومات المالية في التوقيت المناسب الدعامه الأساسية لتحقيق شفافية النظام المالي، حيث تستند الأسواق المالية على المعلومات وأي عوائق تحول دون تدفق المعلومات الملائمة وفي التوقيت المناسب تؤثر بالسلب على كفاءة الأسواق المالية وتجعلها أسواق ضعيفة وغير فعالة. فالإفصاح في التوقيت المناسب عن المعلومات المالية يقلل من عدم تماثل المعلومات ويعزز المساواة بين المستثمرين للوصول إلى المعلومات المحاسبية دون الحاجة للبحث عن مصادر أخرى. ومن ثم ، فإنه يرتبط بتخفيض المتاجرة بالمعلومات الداخلية ويقلل من عدم اليقين فيما يتعلق بقرارات الاستثمار (Basuony et al., 2016). كما أن إصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب في البلدان النامية أكثر أهمية منه في البلدان المتقدمة، لأن التقارير المالية تمثل المصدر الوحيد الموثوق به للمعلومات المتاحة أمام المستثمرين (Khasharmeh and Aljifri, 2010; Mohamed and Basuony, 2014).

وتحدد القواعد والتشريعات المعمول بها في معظم أسواق رأس المال في العالم وقتاً محدداً يتم خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وذلك لضمان قدرة مستخدمي التقارير المالية على الوصول إلى البيانات المالية في الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال ، تتطلب هيئة سوق المال في الاردن من الشركات الأردنية أن تصدر تقاريرها المالية خلال تسعون يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة (JSC, 2007)، وفي الولايات المتحدة أيضاً ، تطلب لجنة الأوراق المالية من الشركات الإفصاح عن التقارير المالية السنوية للجمهور في

غضون ٩٠ يوماً والتقارير المالية ربع السنوية في غضون ٤٥ يوماً بعد نهاية الفترة المالية (Çelik, 2007).

وهناك القليل من الدراسات - على حد علم الباحث - في البيئة المصرية التي تناولت دراسة العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية، ولذا فإن الباحث يتوقع أن تسهم نتائج هذا البحث في أن تقدم تفسيراً لبعض العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية في منشآت الأعمال المصرية. ويتجاوز هذا البحث التركيز التقليدي على العوامل الخاصة بالشركات أو مكتب المراجعة **company- and audit-specific factors** والتي تؤثر على توقيت الإفصاح عن البيانات المالية إلى دراسة تأثير كل من خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على توقيت إصدار التقارير المالية.

٢-١ مشكلة وتساؤلات البحث:

تحتاج أسواق المال وبصفة خاصة الأسواق الناشئة في الدول النامية إلى جذب المستثمرين الأجانب من أجل ضخ مزيد من الاستثمارات في هذه الأسواق ومن ثم المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي في هذه الدول، وهذا بالطبع يتطلب من الجهات المسؤولة في هذه الأسواق ضرورة السعي نحو إصلاح وتحسين كفاءة هذه الأسواق من خلال توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات، وقبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات. فتقديم التقرير في الوقت المناسب يساعد مستخدميه على تحقيق الاستفادة المرجوة منه. حيث يؤثر التأخير في إصدار التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية وهو ما ينعكس على زيادة فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية.

ولقد أدركت العديد من الدراسات (Ismail et al., 2014; Al Daoud et al., 2015; Basuony et al., 2016; Ahmed and Che-Ahmed, 2016; Hassan, 2016; Maggy, 2018; Uthman et al., 2018) أهمية دراسة تاريخ إصدار التقارير المالية، وذلك لأن تأخير إصدار التقارير المالية يؤثر بالسلب على جودة المعلومات المحاسبية، حيث إنه يفقدها أحد أهم خصائصها وهي خاصية التوقيت المناسب مما قد يؤدي إلى تسريب المعلومات - ظاهرة المتاجرة بالمعلومات - ومن ثم عدم تماثل المعلومات، مما قد يضر بعدالة الفرص بين المستثمرين في سوق المال.

ويمكن للباحث بلورة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية: ما هو التوقيت الأمثل لإصدار التقارير المالية لمنشآت الأعمال المصرية؟ وما هي العوامل المؤثرة فيه؟ وهل تؤثر خصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية في منشآت الأعمال المصرية.

٣-١ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر كل من خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية، وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

٤-١ أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل واعتبارات لعل من أهمها ما يأتي:

١- توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلطة عن تأثير خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية، وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية في الدول المتقدمة والنامية، مما يعنى الحاجة إلى القيام بمزيد من الدراسات عن العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية.

٢- ارتباطاً بالنقطة السابقة ، فإنه في ظل توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلطة، يسهم البحث الحالي في استجلاء العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية ، وخصائص المراجع الخارجي وتوقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وهو ما يحسن فهمنا لمحددات إصدار التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

٣- أن وجود ندرة في الدراسات التي تمت في البيئة المصرية عن أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية، وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، يضيف أهمية على البحث الحالي.

٤- تحليل أثر كل من خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية، وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري من شأنه تعزيز فهم أصحاب المصالح المختلفة ذات الصلة بالمنشأة للعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

٥-١ حدود البحث:

يركز البحث الحالي على دراسة مدى تأثير كل من خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية، وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية، وليس على العوامل الخاصة بالشركات والتي تؤثر على توقيت الإفصاح عن البيانات المالية.

٦-١ تنظيم البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي يعرض القسم الثاني : الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث، ويتناول القسم الثالث: تصميم الدراسة ومنهج البحث، ويتناول القسم الرابع: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفروض، ويتناول القسم الخامس: خلاصة البحث ومجالات البحث المستقبلية.

القسم الثاني

الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

حظيت خاصية التوقيت المناسب للتقارير المالية **Timeliness** باهتمام كبير منذ بداية مرحلة التنظير المعاصر في المحاسبة، وظهر هذا الاهتمام جلياً في إصدارات كل من مجلس مبادئ المحاسبة **Accounting Principles Board** عام ١٩٧٠ ومجلس معايير المحاسبة المالية **Financial Accounting Standards Board (FASB)** عام ١٩٧٣ والبيان المفاهيمي رقم ٨ (**FASB Concept No. 8**) الذي أصدره في عام ٢٠١٠ والذي أدرج الموقوتة إلى جانب القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق كأحد عناصر دعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (يوسف، ٢٠١٥).

وتعد التقارير المالية السنوية الوسيلة الفعالة لتحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة نظراً لأهمية المعلومات المالية المستمدة من التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين لذا كان موضوع توقيتها محل اهتمام على المستويين المهني والأكاديمي ، فعلى الصعيد المهني فقد بين مجلس المحاسبة المالية **FASB 1980** أن التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية يعد من العناصر الأساسية الواجب توافرها لكي تكون المعلومات المالية ملائمة لاتخاذ القرار ، أما على المستوى الأكاديمي فيعد عامل التوقيت المناسب أحد مقاييس الاستفادة من المعلومات المالية في مجال ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية .

ويرى (زاهر، ٢٠١٢) أن تأخر أي شركة في نشر التقارير المالية ينتج عنه عدة

مشاكل منها:

١- لجوء المستثمرين إلى مصادر أخرى بديلة عن التقارير المالية المنشورة للحصول على المعلومات، مثل المحللين الماليين، أو إلى إدارة الشركة لتسريب بعض المعلومات الهامة قبل نشرها.

٢- زيادة الشكوك حول سلامة الوضع المالي للشركة مما قد يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن التعامل في أسهم هذه الشركة، وهو ما يؤثر سلبياً على سمعة الشركة ومركزها المالي.

٣- قيام المديرين في هذه الشركات باستغلال المعلومات المتاحة لهم لتحقيق عوائد غير عادية عن طريق المضاربات في أسواق رأس المال.

١- الحوكمة والتوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية

Corporate governance and timeliness

تعتبر الحوكمة الفعالة للشركات الطريقة المثلى لتقليص النزاعات الناشئة عن عقود الوكالة، لا سيما عندما تركز إجراءات الحوكمة على تحقيق المصلحة العليا لجميع المساهمين. وهذا هو السبب في اعتقاد (Afify, 2009) بأن وجود هيكل حوكمة كفاء في الشركات سوف يحسن من متابعة أداء الإدارة ويحد من تصرفاتها الانتهازية، كما يخفف من الأخطاء في التقارير المالية والتأخير في توقيت نشر التقارير المالية. ولذا فإن إنشاء نظام حوكمة مؤسسية فعال ينبغي أن يعزز الرقابة الداخلية ويخفف من مخاطر الأعمال، الأمر الذي سوف ينعكس بشكل إيجابي على تخفيض فترة تأخر صدور تقرير المراجعة (AI Daoud et al., 2015).

ويرى (Ezat and El-Masry, 2008) أن آليات الحوكمة تهدف إلى اضعاف المزيد من الدقة والشفافية على المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، كما تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الأطراف ذات المصلحة ومجلس الإدارة.

وينطوي هيكل حوكمة الشركات على أربعة عناصر مؤثرة تتضمن هيكل الملكية، خصائص مجلس الإدارة، مكافأة الإدارة، والبيئة القانونية، ويركز البحث الحالي على كل من هيكل الملكية، خصائص مجلس الإدارة، وهو ما سيتناوله الباحث في الجزء التالي:

١-١: أثر خصائص مجلس الإدارة على توقيت نشر التقارير المالية

Directors' boards and Timeliness of Financial Reports

يعتبر مجلس الإدارة الركيزة الأساسية في هيكل الحوكمة، حيث تتمثل مهامه الرئيسية في مراقبة قرارات الإدارة نيابة عن المساهمين والتحقق من صحة المعلومات المعلنة لهم (عيفي، ٢٠١٥). في حين يرى (فودة، ٢٠١٦) أن مجلس الإدارة يعد من أهم الآليات التنظيمية المسؤولة عن مهمة الإشراف والرقابة على أنشطة وعمليات الشركة وإدارة المخاطر

المرتبطة بها، وكذلك الإشراف على تصميم وتنفيذ أنظمة كفاء وفعالة للرقابة الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية المنشورة، والتحقق من التزام الشركة بالقوانين والقواعد التنظيمية لها، وذلك لحماية مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى المطالبة بتحسين جودة المعلومات المحاسبية لتعكس حقيقة الأوضاع المالية للشركة لكافة أصحاب المصالح بما قد ينعكس إيجابياً على توقيت نشر التقارير المالية، ولكن بشرط توافر المقومات التالية:

- استقلالية المجلس وذلك بأن يكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين، مع ضرورة الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام التنفيذي (العضو المنتدب) وذلك حتى لا تتركز السلطة وينخفض مستوى الرقابة.

- كفاءة أعضاء المجلس وذلك بضرورة توافر خبرات مالية ومحاسبية وخبرات أخرى لأعضاء مجلس الإدارة وذلك حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم ومسئولياتهم بكفاءة وفعالية، ومن ثم الحد من عمليات الغش والتلاعب في القوائم المالية، وبالتالي الحد من عمليات إدارة الأرباح ذات الطابع الانتهازي.

- حجم المجلس وذلك باعتباره أداة فعالة لإحكام الرقابة على الإدارة التنفيذية والعضو المنتدب للحد من تركز السلطة، ولكن عند تحديد حجم مجلس الإدارة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ظروف الشركة وطبيعة وحجم نشاطاتها، وطبيعة وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتق أعضاء المجلس، والخبرات والمهارات التي يحتاجها المجلس للقيام بواجباته.

- ملكية أعضاء المجلس: سواء التنفيذيين أو غير التنفيذيين (المستقلين) قد تعد من الآليات الفعالة لانخفاض احتمال انحراف الإدارة عن مصلحة المساهمين وتخفيض السلوك الانتهازي للمديرين بما يؤدي إلى زيادة فعالية مجلس الإدارة في أداء أعماله.

وقد أوضحت دراسة (Dimitropoulos and Asteriou, 2010) أن مجلس الإدارة هو المؤسسة الأساسية في ممارسات الحوكمة الداخلية للشركة. وهو يلعب دوراً رئيسياً في حوكمة الشركات والمؤسسات وهو المسئول عن رقابة سلوك المديرين وضمان تحقيق مصالح جميع الأطراف وبما يخفف من عارضات الوكالة بين المساهمين الكبار أصحاب حق الرقابة ومساهمي الأقلية.

وقد أكدت العديد من الدراسات (Wu, 2008; Al Daoud et al., 2015; Fakhfakh and Jarboui, 2016; Habib et al., 2018; Uthman et al.,

(2018; Alsmady, 2018) أن خصائص مجلس الإدارة تعد من المحددات الهامة المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية.

١-١-١: حجم مجلس الإدارة وتوقيت إصدار التقارير المالية

Board Size and Timeliness of Financial Reports

أشار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري الصادر في مارس (٢٠١١ م) في الفقرة (٥-٢-٤) على أنه يجب ألا يقل مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء ولم يحدد الحجم الأقصى، كما لم تتفق الدراسات السابقة على الحجم المثالي لمجلس الإدارة. لذا يرى الباحث أنه عند تحديد حجم مجلس الإدارة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ظروف الشركة وطبيعة وحجم نشاطاتها، وطبيعة وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتق أعضاء المجلس، والخبرات والمهارات التي يحتاجها المجلس للقيام بواجباته. ويرى (مليجي، ٢٠١٤) أن الحجم الكبير لمجلس الإدارة قد يكون أداة فعالة على سلوك الإدارة والحد من تصرفاتها الانتهازية في حين أن الحجم الصغير قد يكون أفضل لسهولة اتخاذ القرارات.

أظهرت بعض الدراسات (Ezat and El Masry, 2008; Appah and

Emeh, 2013; Al Daoud et al., 2014) أن حجم المجلس الكبير قد يكون أكثر فعالية نظراً لتوافر وتنوع الخبرات والمهارات بين أعضائه وإمكانية تقسيم المجلس إلى لجان متخصصة لمراقبة ومتابعة أعمال إدارة الشركة، فضلاً عن صعوبة سيطرة الإدارة التنفيذية على المجالس الكبيرة. وعلى النقيض من ذلك فقد أكدت بعض الدراسات الأخرى (Zaitul, 2010; Hassan, 2016; Basuony et al., 2016) أن مجالس الإدارة كبيرة الحجم قد تعاني من مشاكل قصور عملية التنسيق والاتصال بين أعضائها بالشكل الذي ينال من جودة عملية صناعة القرارات داخل الشركة، كما أن حجم المجلس الكبير قد يكون أقل فعالية حيث يفترض العضو أن الأعضاء الآخرين وهم كثيرون سيقومون بواجبهم الرقابي كما يكون من الصعب الوصول إلى إجماع في المجالس الكبيرة وما ينتج عن ذلك من التأخر في اتخاذ القرارات الهامة. ويرى (Appah and Emeh, 2013) أن توقيت إعداد التقارير المالية يتوقف على مدى جودة التنسيق والاتصال والتآلف بين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة.

ويعد التناقض أو التعارض الصفة الغالبة التي تكتنف نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وتوقيت إصدار التقرير المالي للشركة *Timeliness of Financial Reporting*. وذلك لأنه في الوقت الذي توصلت فيه دراسة (Yap and Abessi, 2011) إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين حجم مجلس

الإدارة وتوقيت إصدار التقرير المالي، نجد أن دراسة (Abadin, Izedonmi and Ibadin, 2012) أخفقت في إيجاد علاقة بينهما. كذلك، فإنه في الوقت الذي توصلت فيه دراسة كل من (Zaitul, 2010; Al Daoud et al., 2016) إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين حجم مجلس الإدارة وبين توقيت إصدار التقرير المالي. وفي ظل هذا الغياب للإجماع حول طبيعة العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين توقيت إصدار التقرير المالي ، يرى الباحث ضرورة اختبار مثل هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية للتعرف على اتجاهاتها.

وبذلك يمكن صياغة الفرضية الأولى للدراسة في صورة الفرض البديل ، وذلك على النحو التالي:

ف ١ : توجد علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وتوقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

١-١-٢: استقلال اعضاء مجلس الإدارة وتوقيت إصدار التقارير المالية

Board Independence and Timeliness of Financial Reports

يعد استقلال مجلس الإدارة أحد المكونات المهمة لهياكل حوكمة الشركات، حيث بات ينظر إلى المديرين غير التنفيذيين (الخارجيين) في مجلس الإدارة باعتبارهم آلية رئيسية من آليات الرقابة الداخلية، ومؤشراً مهماً من مؤشرات جودة تطبيق حوكمة الشركات (عفيفي، ٢٠١٤). وتلعب استقلالية مجلس الإدارة دوراً هاماً في الحد من تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين فهي تعزز من قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية وتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، بالإضافة إلى المساعدة على تخفيف عارضات الوكالة بين المساهمين والإدارة العليا ومن ثم تخفيف مخاطر الدعاوى القضائية التي قد تهدد استمرارية وبقاء المنشأة. وقد أكدت قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار في مارس عام (٢٠١١ م) على أن العضو المستقل هو العضو الذي يكون مستقلاً عن الإدارة، وأن يكون ارتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته في مجلس الإدارة، فلا يكون من كبار المساهمين بالشركة أو من كبار العملاء أو الموردين.

ولذلك تنادي الهيئات والمنظمات العلمية والبورصات العالمية المهتمة بالتطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات، بضرورة أن يكون هناك توازن في عضوية مجلس الإدارة بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين، وذهبت إلى أكثر من ذلك عندما نادى بضرورة أن تكون غالبية مقاعد المجلس للأعضاء غير التنفيذيين. وهو أيضاً ما نادى به

دليل الحوكمة المصري عندما نص في الفقرة (٣-٤) منه على أنه «يجب أن يتضمن مجلس الإدارة أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين في الشركة. ويجب أن تكون لدى الأعضاء غير التنفيذيين خبرات أو مهارات فنية أو تحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة». ولا شك أن وجود مجلس إدارة غالبية من الأعضاء غير التنفيذيين سوف يدعم موضعيته واستقلالته في القيام بواجباته الإشرافية تجاه الإدارة التنفيذية للشركة ، فضلاً عن أن تزايد نسبة المديرين غير التنفيذيين داخل المجلس تجعله يبدو أكثر فعالية في مراقبة الانتهازية الإدارية (أبو سالم، ٢٠١٢) .

وتشير الدراسات السابقة إلى أن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لديهم تأثير إيجابي ومعنوي على توقيت إعداد التقارير المالية. وقد قدمت دراسة (Afify, 2009) دليلاً على وجود علاقة معنوية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وفترة إبطاء تقرير المراجعة، حيث بينت الدراسة أن مجلس الإدارة ذي الأغلبية من الأعضاء المستقلين قد يكون له تأثير إيجابي على توقيت نشر التقارير المالية، من خلال قيامه بعمليات تدقيق ومراجعة أكثر فعالية وكفاءة، مما يقلل من فترة إبطاء تقرير المراجعة، وقد أيدت نتائج دراسة (Yaacob and Che-Ahmad, 2010) ما توصل إليه Afify من وجود علاقة موجبة بين استقلال مجلس الإدارة وتوقيت نشر التقارير المالية. وفي هذا الاتجاه أوضح (Abdelsalam and El-Masry, 2008) أن هناك علاقة إيجابية بين استقلال المديرين وتوقيت نشر التقارير المالية، ويرجع هذا إلى أن المديرين غير التنفيذيين ليس لديهم أي استفادة سواء من التأخير في الإفصاح أو من الانتقائية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة. علاوة على ذلك، يرتبط استقلالية مجلس الإدارة بوجود مراجعين ذو جودة عالية حيث إن مجالس الإدارة ذات النسبة العالية من المديرين المستقلين يميلون إلى الاستعانة بمراجعي حسابات متخصصين أكثر من المجالس الأقل استقلالية. وهو ما يساعد في نشر التقارير المالية في الوقت المناسب (Beasley and Petroni, 2001). في المقابل، يعتقد (Wu et al., 2008) أن وجود مديرين مستقلين مرتبط بتأخر التقارير المالية. وقد يرجع هذا الاستنتاج إلى الدور الرقابي الذي يضطلع به المديرين، حيث يتعين عليهم قضاء المزيد من الوقت للتحقق من أحداث الشركة. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرضية الثانية للدراسة في صورة الفرض البديل، وذلك على النحو التالي:

ف٢ : توجد علاقة سلبية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتوقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

١-١-٣ ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول

CEO duality and Timeliness of Financial Reports

ينادي دليل الحوكمة المصري في الفقرة (٣-٦) منه بأن «يتولى المجلس تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (المدير التنفيذي الأول)، ويفضل ألا يجمع ذات الشخص بين الصفتين. فإذا كان الجمع بين المنصبين ضرورياً، وجب أن يتم توضيح أسباب ذلك في التقرير السنوي للشركة وأن يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي» (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، ٢٠١١). وهو ما يعنى ضرورة عدم وجود ازدواجية في دور المدير التنفيذي الأول *CEO non-duality*، وأن يكون هناك فصل واضح بين مسؤولية مجلس الإدارة وبين مسؤولية الإدارة التنفيذية للشركة. حيث لا يجوز للمدير التنفيذي الأول أن يجمع بين وظيفته ووظيفة رئيس مجلس الإدارة المنوط به أساساً الإشراف على ومراقبة تصرفات المدير التنفيذي الأول.

وقد أوضح (مليجي، ٢٠١٤) أن فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي يمكن أن يؤدي إلى النتائج التالية:

- ١- الحد من مشاكل الوكالة.
- ٢- تحسين أداء الشركة نتيجة الاستقلال في صنع القرار.
- ٣- تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً لضمان الرقابة الفعالة على سلوك وتصرفات الإدارة.

ويؤكد (Fama and Jensen, 1983) على أن ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول يعد إشارة على غياب الفصل بين اتخاذ القرار والرقابة على القرار، الأمر الذي يؤدي إلى تركّز السلطة وهو ما سيحد من استقلالية مجلس الإدارة ويضعف من الدور الرقابي له، ويتيح للمدير التنفيذي الأول التحكم في المجلس بأكمله. كما يمكن أن يؤدي ازدواج الأدوار إلى انخفاض في الشفافية وزيادة عدم تماثل المعلومات حيث أكدت دراسة (خليل واپراهيم ، ٢٠١٥) على أن الشركات التي لديها ازدواجية في دور المدير التنفيذي الأول تكون أكثر احتمالاً لتوفير إفصاح أقل .

وتوضح نظرية الوكالة أن الازدواجية تعد مؤشراً لعدم جودة الحوكمة وتشكل سبباً رئيسياً لعدم كفاءة مجلس الإدارة، وتدعم نظرية الوكالة الفصل بين الدورين لتوفير الضوابط والتوازنات حول أداء الإدارة حيث ترى أن الجمع بين الوظيفتين يؤدي إلى تركيز كبير للسلطة من المرجح أن يهدد استقلال مجلس الإدارة مع تأثير سلبي على ثروة المساهمين. وفي الواقع، تساعد ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على منع الإفصاح الفعال *prevent*

an effective disclosure of information عن المعلومات وبصفة خاصة المعلومات غير المواتية للأطراف الخارجية ، وهو ما يؤدي التأخير في توقيت نشر التقارير المالية (Afify, 2009; Fakhfakh and Jarboui, 2016).

وقد توقع (Miller, 1997) وجود علاقة بين الفصل بين مهام المدير التنفيذي ومهام رئيس مجلس الإدارة وبين توقيت نشر التقارير المالية، حيث أوضح أن وجود رئيس غير تنفيذي يمكن أن يقود مجلس الإدارة إلى تعزيز مستوى أعلى من الشفافية وانفتاح الشركات الأمر الذي يؤدي إلى نشر التقارير المالية الوقت المناسب. حيث يوفر الفصل حوافز أكبر للرئيس غير التنفيذي على العمل في سبيل تحقيق مصلحة المساهمين بدلاً من حماية مصلحة الرئيس التنفيذي. وحيث أن التقارير السنوية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات للمساهمين. وبالتالي ، إذا عمل الرئيس غير التنفيذي في مصلحة المساهمين، فسوف يسعى جاهدا لتقديم التقارير السنوية في الوقت المناسب للمساهمين. وذلك لأن المساهمين في حاجة إلى التقارير السنوية حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءات على هذه المعلومات (Abdullah, 2007) .

وهناك العديد من الدراسات السابقة التي ربطت بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وبين توقيت نشر التقارير المالية للشركات. حيث توصلت الدراسات التالية (Abdullah, 2007; Abdelsalam and Street, 2007; Mohamad-nor et al., 2010) إلى أن الفصل بين مهام المدير التنفيذي الأول ورئيس مجلس الإدارة سوف يحسن من توقيت نشر التقارير المالية ويقلل من فترة إبطاء المراجعة. وقد أشارت دراسة (Afify , 2009) إلى وجود علاقة موجبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وبين التأخر في نشر تقرير المراجعة ، حيث بينت نتائج الدراسة أن تلك الازدواجية تهدد جودة عمليات رقابة الإدارة وتسهل حجب المعلومات غير المرغوب فيها عن المساهمين الخارجيين ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة فترة أبطاء تقرير المراجعة. كما توصلت أيضاً الدراسات التالية (Mouna and Anis, 2013; Habib, 2015; Al Daoud et al., 2015; Fakhfakh and Jarboui, 2016) إلى وجود علاقة موجبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول والتأخير في نشر التقارير المالية. وهو ما يتفق مع ما سبق أن توصلت إليه دراسة (Ho and Wong, 2001) من أن ازدواجية دور المدير التنفيذي قد تؤثر على جودة المعلومات من خلال إخفاء معلومات عن الشركة. من ناحية أخرى، فقد توصلت العديد من الدراسات ومنها (Ahmad et al., 2006; Petra, 2007; Hashim et al., 2013; Appah and Emel, 2013) إلى عدم وجود أي دليل معنوي بشأن العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وتوقيت نشر التقارير المالية.

واستناداً إلى ما سبق، يتوقع الباحث أن يؤدي الفصل بين مهام المدير التنفيذي ومهام رئيس مجلس الإدارة إلى تحسين جودة التقارير المالية والحد من التأخير في نشر التقارير المالية. وبذلك يمكن صياغة الفرض الثالث في صورة الفرض البديل وذلك على النحو التالي:

ف٣: توجد علاقة ارتباط معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتوقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

١-٢: أثر هيكل الملكية على توقيت نشر التقارير المالية

Ownership structure and Timeliness of Financial Reports

هناك أهمية بالغة للإفصاح عن هيكل ملكية ومجالس إدارة الشركات بسوق الأوراق المالية المصري، حيث إنه من حق أي مستثمر قبل أن يقوم بشراء أسهم أي شركة أن يعرف من هم مساهمي الشركة الآخرون ومن هم أعضاء مجلس إدارتها مما يساعد على الحد من عمليات المضاربة في البورصة حماية صغار المستثمرين من أي تحالفات غير معلنة قد تضر بمصالحهم الشخصية. وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة (الحواشي، ٢٠٥؛ الفار، ٢٠١٤؛ عفيفي، ٢٠١١) أن هيكل الملكية هو أحد آليات الحوكمة وله دور هام في تحقيق الرقابة الفعالة من جانب الملاك على سلوك الإدارة وفي التأثير على أداء الشركة.

وقد أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى نشوء مشكلة الوكالة وما ترتب على ذلك من عدم توافق في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم، وهو ما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات بينهم وهو ما يدفع حملة الأسهم للبحث عن الطرق الأكثر فعالية للإشراف على الإدارة من أجل ضمان أن تعمل الإدارة على اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحتهم، ويعتبر هيكل الملكية واحداً من أكثر آليات الحوكمة أهمية لحل مشاكل الوكالة والتي من شأنها التأثير على توقيت نشر التقارير المالية للشركات. لذا نجد في الآونة الأخيرة أن معظم أسواق المال في العالم تطالب جميع الشركات المقيدة بها بضرورة الإفصاح عن هيكل ملكيتها لإضفاء مزيد من الشفافية في سوق الأوراق المالية (مليجي، ٢٠١٤)

وسوف يتناول هذا البحث مدى تأثير كلا من تركيز الملكية والملكية المؤسسية على توقيت نشر التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية.

١-٢-١: تركّز الملكية Concentration of ownership

يقصد بتركّز الملكية سيطرة عدد محدود من المساهمين على ملكية الشركة بالشكل الذي يسمح لهم بالاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية (مليجي، ٢٠١٤). إذ يساهم تركّز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين إلى وضع إجراءات أكثر صرامة في مراقبة تصرفات الإدارة، فضلاً عن الاختيار الأمثل للمديرين ممن يمثلون مصلحة المساهمين. وتدعى نظرية الوكالة بأن تركّز الملكية يعزّز قدرة المساهمين في مراقبة إدارة الشركة، ومنعها من اتخاذ القرارات التي تخدم المصالح الذاتية للإدارة. ويرى (Khamis and Elali, 2015) أن الادعاء السابق قد يكون صحيحاً في بعض البيئات ذات التشريعات الاقتصادية والقانونية القوية، التي تحمي مصالح الأقلية من المساهمين مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن تركّز الملكية يخلق مشكلات أخرى أهمها تقسيم المساهمين إلى أغلبية (حملة الأسهم المسيطرين) وأقلية وبالطبع فإن الأغلبية ومن خلال سيطرتهم على الشركة يسعون نحو تحقيق منفعتهم الخاصة على حساب الأطراف الخارجية (Fan and Wang, 2002; Ding et al., 2007)

واختلفت الدراسات حول تأثير تركّز الملكية على توقيت نشر التقارير المالية. فمن ناحية أوضحت نتائج بعض الدراسات السابقة (Al-Ajmi, 2008; Ishak et al., 2010; Wan-Hussin and Bamahros, 2013) أن تركيز الملكية له تأثير سلبي كبير على فترة أبطاء المراجعة ARL حيث من المتوقع أن تقدم الشركات ذات التركيز المرتفع للملكية معلومات أكثر دقة في الوقت المناسب وبالتالي تقل فترة أبطاء المراجعة. ويرجع هذا إلى أن تركّز الملكية أدى إلى وضع إجراءات أكثر صرامة في مراقبة تصرفات الإدارة مما سهل كثيراً من عمل المراجعين الخارجيين، حيث يقوم المراجع بإجراء فحوصات أقل تفصيلاً مما يؤدي إلى إتمام مبكر لعملية المراجعة. بينما أوضح البعض الآخر أن تركّز الملكية له تأثير موجب على توقيت نشر التقارير المالية. فقد أوضح كل من (Mouna, and Anis, 2016; Lim, 2012; Hassan, 2013) أنه في حالة تركّز الملكية وامتلاك عدد قليل من المساهمين لنسبة كبيرة من أسهم الشركة فإن لديهم الفرصة للحصول على المعلومات الخاصة التي يحتاجونها. لذا فإن الشركات التي تتميز بتركّز الملكية لن يكون لديها الحافز للإفصاح المبكر عن المعلومات المالية.

ويجادل (Abdelsalam and Street, 2007) بأنه الشركات التي لديها تشتت ملكية من المتوقع أن تفصح عن المعلومات في الوقت المناسب. بينما الشركات التي لديها تركّز ملكية، يكون المساهمون الرئيسيون أكثر قدرة على الحصول على المعلومات

الخاصة بسبب الضعف النسبي في الطلب على الإفصاح العام مقارنة بالشركات ذات الملكية المشتتة. فالشركات التي لديها درجة كبيرة من التشتت في الملكية تعاني من ضغوط أكبر للكشف عن معلوماتها المالية في وقت أسرع. وبالتالي ، من المتوقع أن يشجع تشتت الملكية الشركات على الكشف عن معلوماتها المالية بسرعة أكبر وحث مراجعيها على إصدار تقرير المراجعة في وقت مبكر (Mouna and Anis, 2013). ويعتقد الباحث أن الشركات التي تتميز بتركز هيكل ملكيتها تميل إلى الكشف عن معلومات أقل ولن يكون لديها الحافز للإفصاح المبكر عن معلوماتها المالية. وبذلك يمكن صياغة الفرض الرابع للدراسة في صورة الفرض البديل ، وذلك على النحو التالي:

ف ٤: هناك علاقة سلبية بين تركّز الملكية وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

١-٢-٢: الملكية المؤسسية Institutional ownership

تشير الملكية المؤسسية إلى نسبة الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات إلى إجمالي الأسهم ، وفي هذه الحالة تتركز ملكية أسهم الشركة في يد بعض المؤسسات مثل: (صناديق الاستثمار ، وشركات التأمين وصناديق المعاشات)، وقد أشارت دراسة (عبيد، ٢٠١٠م) إلى أن الملكية المؤسسية لها دورًا هامًا في الحد من تصرفات الإدارة الانتهازية وتخفيض مشاكل الوكالة، وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين في السوق فضلاً عن رغبة المؤسسات في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية. ولعل ذلك يرجع إلى امتلاك هذه المؤسسات لحجم استثمارات ضخمة، وكذلك القدرات الفنية العالية والخبرة الكافية التي تمكنها من تحليل وتفسير معلومات القوائم المالية بكفاءة عالية وتكلفة أقل. كما توصلت دراسة كل من (Velury and Jenkins, 2006; Markarian and Bricker, 2008) إلى أن زيادة ملكية مؤسسات الاستثمار في أسهم الشركات يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من تصرفات الإدارة الانتهازية. ويجادل (Lim et al., 2014) بأن الملكية المؤسسية الكبيرة يمكن أن تقلل من عدم تماثل المعلومات حيث يمكن للمستثمرين المؤسسين الضغط على الإدارة للإفصاح عن المعلومات المالية في الوقت المناسب.

ويتوقع الباحث أن المستثمرين المؤسسين وانطلاقاً من كونهم مستثمرون محنكون (Sophisticated Investors) يتوافر لديهم المقدرة المالية، والخبرة المالية والإدارية يحتاجون وبصفة مستمرة إلى المعلومات التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية فإنهم يطالبون بل ويضغطون أكثر من غيرهم من المستثمرين الأفراد على

الشركات لنشر المعلومات المالية الخاصة بها في الوقت المناسب. ولذلك يفترض الباحث وجود تأثير للملكية المؤسسية على توقيت نشر التقارير المالية، وبذلك يمكن صياغة الفرض الخامس للدراسة في صورة الفرض البديل، وذلك على النحو التالي:

ف ٥: هناك علاقة سالبة بين الملكية المؤسسية وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

٢- خصائص المراجع الخارجي والتوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية External Auditor's Characteristics and Timeliness

تلعب وظيفة المراجعة الخارجية للقوائم المالية دوراً هاماً في طمأنة وتدعيم ثقة المساهمين ومستخدمي القوائم المالية في جودة الإفصاح المالي للشركات، وفي عدالة ومصداقية ما يصدر عنها من معلومات. ولذلك ينادى دليل الحوكمة المصري في الفقرة (٢-٥) منه إلى أنه «على مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة المراجعة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافيين، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم».

كما إن الطلب على خدمات المراجعة الخارجية ينشأ من دور المراقبة التحذيرية **Monitoring Role** الذي تلعبه في علاقة الأصيل/الوكيل بعقد الوكالة. ووفقاً لنظرية الوكالة يساعد قيام مراجع مستقل بهذا الدور في التقليل من عدم تماثل المعلومات بين الوكيل (الإدارة) والأصيل (المساهمين)، الأمر الذي يرجى منه حماية مصالح الأصيل حيثما يكون هناك تعارض بينهما وبين مصالح الوكيل. ويتسنى ذلك من خلال ما توفره المراجعة من تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات والتجاوزات الجوهرية أو الهامة، وحيث أن مستوى أداء خدمة المراقبة التحذيرية قد يختلف لذا فقد ظهر مفهوم جودة المراجعة (بركات، ٢٠٠٧).

ومن أكثر التعريفات شيوعاً وانتشاراً لجودة المراجعة هي أنها تقدير السوق لاحتمال قيام المراجع باكتشاف التحريفات الموجودة في النظام المحاسبي مع قيامه بالإفصاح عن هذه التحريفات في تقريره. ويتوقف احتمال قدرة المراجع على اكتشاف هذه التحريفات على قدراته التكنولوجية، وإجراءات المراجعة، وحجم العينة، ويعد احتمال اكتشاف المراجع للتحريفات مقياس لاستقلال المراجع عن عميله (DeAngelo, 1981). ويرى (بركات، ٢٠٠٧) أنه وفقاً لهذا التعريف فإن جودة المراجعة تكون دالة في متغيرين أساسيين، الأول كفاءة المراجع **Auditor Competence** حيث تحدد قدرته على اكتشاف المخالفات

والتجاوزات الهامة في القوائم المالية، أما المتغير الثاني فهو استقلالية المراجع Auditor Independence وتحدد مدى استعداده للتقرير عن هذه المخالفات والتجاوزات حال اكتشافها.

وينصرف اهتمام الباحث في هذا البحث إلى الاعتماد على مؤشرات خصائص المراجع الخارجي باعتبارها مؤشرات غير المباشرة لقياس جودة المراجعة طبقاً لتصنيف (Bing et al., 2014). وهناك متغيرات عديدة استخدمت بالفعل في الدراسات السابقة للدلالة على جودة المراجعة، منها على سبيل المثال تصنيف/حجم مكتب المراجعة Auditor Type/Size ، طول مدة بقاء المكتب في خدمة منشأة العميل Audit Firm Tenure ، كفاءة المراجع Auditor Competence ، استقلالية المراجع Auditor Independence أو أتعاب المراجعة Audit Fees (بركات، ٢٠٠٧).

وسوف يقوم الباحث باستخدام مؤشر مركب من خصائص المراجع الخارجي لقياس جودة المراجعة الخارجية، حيث يتكون هذا المؤشر من خمس متغيرات وهي: (حجم مكتب المراجعة، تخصص مكتب المراجعة في صناعة العميل، مدة بقاء المراجع نوع تقرير المراجعة، ووجود المراجعة المشتركة). وسوف يتم تناول كل مؤشر منها بإيجاز على النحو التالي:

٢-١: حجم مكتب المراجعة Auditor size/type

يعد حجم مكتب المراجعة¹ ('Big 'N' or Non-Big 'N') أحد المقاييس أو المؤشرات الهامة التي استخدمت من قبل العديد من الدراسات السابقة للتدليل على مدى جودة عملية المراجعة الخارجية للقوائم المالية للشركات. حيث دفعت الشكوك التي خلفتها الفضائح والأزمات المالية الكبرى التي تعرضت لها الكثير من الشركات في العديد من دول العالم حول مصداقية شركات المراجعة الكبيرة والمعروفة عالمياً مثل Arthur Anderson، العديد من الباحثين إلى محاولة التحقق مما إذا كانت شركات المراجعة الكبيرة ذات الأسماء المشهورة عالمياً والتي تنتمي إلى ('Big 'N') تعد أكثر تحفظاً في إبداء آراءها بشأن عدالة ومصداقية القوائم المالية للشركات محل المراجعة ، والتأكد من أنها تعد أكثر قدرةً من غيرها على تقييد أو كبح الممارسات المحاسبية الانتهازية للإدارة (Piot

1- الـ ('Big 'N') هو مقياس أو مؤشر يعبر عن أكبر شركات المراجعة على المستوى الدولي. وقد أخذ عدد الشركات المدرجة بهذا المقياس يتقلص حتى وصل حالياً ومنذ عام ٢٠٠٢م - في أعقاب انهيار شركة (Enron) الأمريكية - إلى مستوى الـ (Big 4) الذي يعبر عن أكبر أربع شركات مراجعة على المستوى الدولي، وهي: (Deloitte Touche Tohmatsu - PriceWaterHouseCoopers - Ernst & Young - KPMG).

(and Janin, 2005).

ويعتقد الكثر من الباحثين-Abdulla, 1996; Krishnan, 2005; Owusu-
Ansah and Leventis, 2006; Afify, 2009; Ahmed and Hossain Md,
(2010; Shukeri and Islam, 2012) أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل أحد
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم Big 4 تتميز بتقديم معلوماتها المالية في التوقيت المناسب،
وقد فسرت هذه الدراسات ذلك بأن مكاتب المراجعة الكبيرة لديها من الموارد والإمكانيات
المادية والفنية والتكنولوجية والكوادر المؤهلة مهنيا وعلميا ما يؤهلها لإنجاز عملية المراجعة
في أسرع وقت من أجل الحفاظ على سمعتها وزيادة حصتها في السوق، كما أن هذه
المكاتب لديها استقلالية أكثر من غيرها، ولديها مرونة في جدولة عمليات المراجعة التي
تقوم بها، وهذا يمكنها من إتمام عملية المراجعة في وقت أقل ومن ثم تتمكن الشركات من
نشر تقاريرها المالية في الوقت المناسب.

وقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب
المراجعة وبين توقيت نشر التقارير المالية (Ibadin et al., 2012; Shukeri and
Islam, 2012; Türel, 2010). وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسات أخرى إلى عدم
وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وبين توقيت نشر التقارير المالية (Afify, 2009;
Al-Ghanem and Hegazy, 2011; Ika and Ghazali, 2012; Dibia and
Onwuchekwa, 2013)

٢-٢: تخصص مكتب المراجعة في صناعة العميل²

Auditor industry specialization

إن الاتجاه السائد في مهنة المراجعة الخارجية يتزايد بصورة مستمرة نحو الأخذ
بمستويات أعلى من التخصص المهني نتيجة تنوع معايير المحاسبة الخاصة بكل نشاط
مهني على حده ، مع ملاحظة الزيادة في حجم هذه المعايير المتخصصة حسب النشاط
المهني ، لذلك يعتبر فهم طبيعة أنشطة عملاء المراجعة وسيلة فعالة لتوفير مراجعة ذات
جودة عالية (الحداد ، 2008).

ويرى (جربوع، ٢٠٠٥) أن المراجعين المتخصصين مهنيًا يمكنهم من التحكم في
مخاطر أعمال عميل المراجعة عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الإدارية للعمي، ونزاهة
الإدارة، المنافسة في الصناعة، أو الاتجاهات المالية للشركة موضوع المراجعة . كما أن

٢- يشير التخصص الصناعي (Industry Specialization) إلى وجود فهم عميق وخبرة طويلة للمراجع
بطبيعة الأعمال الخاصة بصناعة العميل وكيفية تطبيق المعالجات المحاسبية والقدرة على تحديد كافة
التحديات التشغيلية، التي من الممكن ان تواجه الصناعة (Sarwoko and Agoes, 2014).

التخصص المهني لمكاتب المراجعة في الصناعة التي ينتمى إليها عميل المراجعة يساعد في تفهم واتمام عملية المراجعة، والقيام بالإجراءات المطلوبة بكفاءة وفاعلية بما ينعكس على جودة الأداء المهني للمراجعة . وقد بين (حداد، ٢٠٠٨) أن تخصص مكاتب وشركات المراجعة في نشاط العميل يساعد على تفهم وإتمام عملية المراجعة والقيام بالإجراءات المطلوبة ، وتحديد مخاطر النشاط بدقة ، مما ينعكس على جودة الأداء المهني للمراجعة. وقد توصلت دراسة كل من (Habib and Bhuiyan, 2011; Ahmed et al., 2015) إلى أن عمليات المراجعة التي تمت من قبل مراجعين متخصصين في الصناعة كانت أسرع من تلك التي قام بها مراجعين غير متخصصين. ويرجع ذلك لأنهم قادرين على تطوير المعرفة والخبرة الخاصة بالصناعة والتأقلم بسرعة مع عمليات العملاء، وبالتالي، من المرجح أن ينتهوا من عملية المراجعة في وقت أقل من نظرائهم غير المتخصصين.

٢-٣: مدة بقاء المراجع (فترة الاحتفاظ بالعميل) *Audit firm tenure*

أوضح العديد من الدراسات السابقة (Habib and Bhuiyan, 2011; Pizzini, Lin, Vargus, and Ziegenfuss, 2011; Wan-Hussin and Bamahros, 2013) أن هناك علاقة معنوية بين طول مدة بقاء المراجع في مراجعة حسابات المنشأة وبين فترة المراجعة، حيث أن المراجعين الذين يستمرون في مراجعة منشأة أكثر من فترة زمنية يكون لديهم الكثير من المعلومات عن المنشأة وإجراءات العمل بها، وتضام الرقابة الداخلية بها وبالتالي يكون هناك نوع من التأقلم مع هذه المنشأة وهو ما يمكن المراجع من انجاز عملية المراجعة في وقت أقل (Ashton et al., 1987; Lee et al., 2009; Dao and Pham, 2014).

وقد خلصت دراسة كل من (Lee et al., 2009; Dao and Pham, 2014) إلى أن هناك ارتباط بين مدة بقاء مراجع الحسابات وفترة إبطاء المراجعة، فكلما زادت مدة بقاء مراجع الحسابات كلما قلت فترة إبطاء المراجعة *longer audit tenures are associated with shorter ARL*. حيث إن تكرار مراجعة نفس المنشأة تجعل المراجع في وضع أفضل من حيث فهم طبيعة نشاط المنشأة وبيئتها ومستوى المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تتضمنها القوائم المالية الخاصة بها وهو ما يمكنه من انجاز عملية المراجعة في وقت أقل.

٢-٤: رأى المراجع *Audit Opinion*:

يرى كل من (Soltani, 2002; Turel, 2010) أن الشركات التي تتلقى تقرير مراجعة متحفظ *Qualified* قد تتأخر في نشر تقاريرها المالية بالمقارنة مع الشركات التي

يكون تقرير مراجعتها نظيف (unqualified (clean) ، وعلاوة على ذلك ، فإن الشركات التي تتلقى رأي مراجعة نظيف يكون لديها إدارة جيدة ونظام رقابة داخلية سليم ، مما يؤدي إلى تقليل وقت المراجعة ومن ثم نشر التقارير المالية لها في وقت مبكر عن غيره (AI (Daoud et al., 2014

ولقد توصلت بعض الدراسات (زاهر، ٢٠١٢؛ زعبر والدحود، ٢٠١٨؛ Abernathy et al., 2017) إلى وجود علاقة بين نوع تقرير المراجعة وتوقيت الإعلان عن المعلومات المالية، حيث وجدت أن مدة إصدار تقرير المراجعة تكون أطول عندما يصدر المراجع تقريراً متحفظاً. وأن هناك سببين لتوقع أن تقارير المراجعة بخلاف التقرير النظيف يمكن أن تؤخر نشر التقارير المالية السنوية:

- ١- أن إدارة الشركة قد تسعى لتجنب مثل هذه التقارير عن طريق النقاش مع مراقبي الحسابات ومحاولة إقناعهم لإصدار تقرير نظيف
- ٢- حالة فشل الإدارة في إقناع مراقبي الحسابات فإن الإدارة ستسعى لتأخير الإعلان عن التقارير المالية بينما تبحث عن تفسير لمثل هذا النوع من التقارير باعتبار أن التقارير الأخرى بخلاف التقرير النظيف تحمل أنباء سيئة تعمل الإدارة على تأخيرها.

٢-٥: المراجعة المشتركة³ Joint Audit

يقصد بالمراجعة المشتركة قيام مراجعين مستقلين بأداء عملية مراجعة القوائم المالية لنفس الشركة وقيامهما بإعداد تقرير مراجعة موحد، وهو أمر معمول به بشكل اختياري من قبل بعض شركات الأعمال، ويشكل إلزامي في أحيان أخرى مثلما هو الحال بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام في مصر. وتساهم المراجعة المشتركة في تحسين جودة المراجعة حيث إن تعيين اثنين مراجعين مختلفين يدعم استقلال المراجعين مع ذلك لأن قدرة الإدارة في التأثير على مراجعين اثنين مع أقل من قدرتها في التأثير على مراجع واحد فقط، فوجود مراجعين يجعل موقفهما أقوى في مواجهة الإدارة ومن ثم يصبح رأيهما أكثر استقلالية. فالشركة التي تعلم إدارتها أن أعمالها تخضع لمراجعة مراجعين مستقلين لابد ستكون أكثر التزاماً بالنظم والضوابط المختلفة وخاصة المالية والمحاسبية، بل إن قيام الشركة باختيار المراجعة المشتركة (اختيارياً) يقدم انطباعاً بمستوى ثقة الشركة في ما

3 - تشير عملية المراجعة المشتركة إلى القيام بعملية المراجعة بشكل متزامن وبصورة منفصلة بين مكنتي مراجعة وتقسيم العمل فيما بينهما، وكذلك فحص كلاً منهما لعمل الأخر وإصدار تقرير مراجعة واحد يوقعان عليه معاً (Deng et al., 2014) .

تقدمه من تقارير ومعلومات مالية ومستوى التزامها بشكل عام (Zerni, 2012; Bedard et al., 2012).

ويرى الباحث أن المراجعة المشتركة يمكن أن تساهم بشكل كبير
انجاز عملية المراجعة في وقت أقل بسبب تقسيم العمل بين مراجعين اثنين وتجميع
خبراتهم وكفاءتهما المهنية معا، كما أن وجود مراجعين يضمن مستوى أعلى وأفضل من
الإشراف على تنفيذ إجراءات المراجعة ، كما أن ذلك يدعم استقلال المراجع بشكل كبير .
ويستنتج الباحث من مراجعة الأدبيات المحاسبية في مجال جودة المراجعة أن معظم
الدراسات التي تناولت تأثير جودة المراجعة اعتمدت في قياس جودة المراجعة على مقياس
واحد من مقياس جودة المراجعة على سبيل المثال : دراسة (Khurana and Raman, 2004)،
و دراسة (Francis and Yu, 2009) وتم فيهما قياس جودة المراجعة بحجم
المكتب، بينما اتجهت دراسة (Boone et al., 2008)، ودراسة (Baker and Al-
Thuneibat, 2011) إلى قياس جودة المراجعة عن طريق تثبيت مكتب المراجعة، وتقوم
الدراسة الحالية بقياس جودة المراجعة بخمسة مقاييس مختلفة هي: حجم مكتب المراجعة،
والتخصص الصناعي للمكتب، مدة بقاء المراجع (فترة الاحتفاظ بالعميل)، نوع تقرير
المراجعة، ووجود المراجعة المشتركة وذلك لتجنب الخطأ في القياس.
ويتوقع الباحث أن المراجع الخارجي ذو الجودة العالية أكثر قدرة على إكمال مهمة
المراجعة في وقت أقل من غيرهم وبالتالي نشر التقارير المالية في الوقت المناسب. وهكذا
، يمكن صياغة الفرض السادس في صورة الفرض البديل وذلك على النحو التالي:
ف٦: هناك علاقة سالبة بين خصائص المراجع الخارجي وبين توقيت نشر التقارير المالية
في الشركات المصرية.

القسم الثالث

تصميم البحث

٣-١: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٧م، وقد بلغ عدد هذه الشركات حتى نهاية عام ٢٠١٧ م (٢٢١) شركة موزعة على سبعة عشر قطاعاً وذلك وفقاً لما تم حصره من موقع البورصة المصرية. وقد تم تحديد العينة لأغراض الدراسة بصورة حكيمية وفقاً للمحددات التالية:

- أن تتوافر القوائم والتقارير المالية السنوية ونموذج تقرير الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل الملكية بانتظام، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة.
 - تم استبعاد الشركات التي تنتمي لقطاعي البنوك والخدمات المالية من مجتمع الدراسة لما لهذه الشركات من طبيعة خاصة تميزها عن بقية شركات القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى اختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها.
 - أن يتم استبعاد شركات القطاع العام التي تخضع للمراجعة من الجهاز المركزي للمحاسبات بشكل منفرد نظراً لخروج هذه الشركات عن هدف الدراسة.
 - استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية بحيث تكون القوائم المالية لكل شركات العينة معدة بالعملة المصرية.
 - أن تكون الشركة قد وردت في كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية للخمسين شركة الأكثر نشاطاً لعام واحد على الأقل خلال فترة الدراسة.
- وقد نتج عن تطبيق هذه الاشتراطات الخمسة اختيار (١١٢) شركة لتمثل عينة الدراسة التي تنتمي إلى أربعة عشر قطاعاً رئيسياً من قطاعات البورصة المصرية، ويوضح الجدول رقم (١) التصنيف القطاعي لعينة الدراسة وعدد المشاهدات.

جدول رقم (١). التصنيف القطاعي لمفردات عينة البحث وعدد المشاهدات

م	القطاع	عدد المفردات الممثلة للقطاع	عدد المشاهدات
١	الاتصالات	٣	٦
٢	الأغذية والمشروبات	١٨	٣٦
٣	التشييد ومواد البناء	١٥	٣٠
٤	العقارات	١٨	٣٦

١٢	٦	الكيمويات	٥
٤	٢	الغاز والبتروول	٦
٤	٢	التكنولوجيا	٧
٢	١	الاعلام	٨
٢٠	١٠	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٩
٢٤	١٢	الرعاية الصحية والأدوية	١٠
١٨	٩	السياحة والترفيه	١١
١٤	٧	المنتجات المنزلية والشخصية	١٢
١٢	٦	الموارد الأساسية	١٣
٦	٣	الموزعون وتجار التجزئة	١٤
٢٢٤	١١٢	إجمالي	

٣-٢: مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة لشركات العينة على القوائم والتقارير المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقارير مجلس الإدارة، وهيكل المساهمين الخاص بكل شركة، وذلك من خلال مواقع الشركات الإلكترونية أو عبر موقع البورصة المصرية أو شركة مصر لنشر المعلومات.

٣-٣: متغيرات البحث:

٣-٣-١: المتغير التابع: توقيت إصدار التقارير المالية

اعتمد الباحث في قياس توقيت إصدار التقارير المالية على مقياس فترة إبطاء المراجعة Audit Report Lag والذي يقس عدد الأيام بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة، حيث يعد المقياس الأكثر انتشاراً في الدراسات السابقة (Fakhfakh and AFIFY, 2009; Al Daoud et al., 2015; Jarboui, 2016; Basuony et al., 2016; Kamarudin et al., 2018) وقد تم تطبيقه في البيئة المصرية (زاهر، ٢٠١٢؛ يوسف، ٢٠١٥؛ AFIFY, 2009) وكما يوضح ذلك الجدول رقم (٢).

٣-٣-٢: المتغير المستقل: خصائص مجلس الإدارة، هيكل الملكية، و جودة المراجعة الخارجية.

تمثل خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، واستقلالية مجلس الإدارة) وهيكل الملكية (تركز الملكية، والملكية المؤسسية) وجودة المراجعة الخارجية المتغيرات المستقلة في الدراسة، وقد اعتمد الباحث على بعض المتغيرات الأكثر استخدامًا في الدراسات السابقة ، والتي أمكن قياسها (AFIFY, 2009; AI Jarboui, Daoud et al., 2014; Basuony et al., 2016; Fakhfakh and Kamarudin et al., 2016) وكما يوضح ذلك الجدول رقم (٢).

٣-٣-٣: متغيرات الرقابة ومبررات إضافتها حجم الشركة، والرافعة المالية: تشمل متغيرات الرقابة كما يتضح من الجدول رقم (٢) بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن أهم هذه المتغيرات حجم الشركة، ونسبة المديونية.

٣-٣-٣-١: حجم الشركة Firm Size :

وتتفق معظم الأدبيات المحاسبية على أن حجم الشركة يؤثر على توقيت اصدار التقارير المالية، حيث يرى البعض (Afify, 2009; Shukeri and Islam, 2012; Pourali et al., 2013; Basuony et al., 2016) أن الشركات الكبيرة تميل إلى إصدار تقاريرها خلال فترة أقصر من فترة اصدار تقارير الشركات الصغيرة، ويمكن ارجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

- إن الشركات كبيرة الحجم لديها الموارد الكافية والأعداد الكافية من المحاسبين والمراجعين الداخليين، ويتوافر لديها النظم المحاسبية المتقدمة والتي تمكنها من سرعة إعداد قوائمها المالية .
- إن الشركات كبيرة الحجم لديها الموارد الكافية لدفع اجور عالية للمراجعين حتى ينجزوا مهام عملية المراجعة بسرعة أكبر من الشركات الصغيرة بعد انتهاء السنة المالية.
- إن الشركات الكبيرة لديها نظام رقابة داخلية قوي ومتين مما يقلل من عدد الاختبارات التي يقوم بها المراجع مما يؤدي الي انجاز اعمال المراجعة بوقت أقل.
- كلما أزد حجم الشركة، كلما ازداد عدد المستثمرين والمحللين المتابعين لأدائها مما يزيد

من الضغوط على الشركة لإصدار التقارير المالية بأسرع وقت ، حيث قد يفسر تأخر تلك الشركات عن إصدار تقاريرها المالية، إلى محاولة هذه الشركات اخفاء أخبار غير جيدة يمكن أن تؤثر على أسعار الأسهم، لذلك تقوم هذه الشركات بالإعلان عن تقاريرها المالية بشكل أسرع بالمقارنة بالشركات الصغيرة.

في حين توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية (Izedonmi and Ibadin, 2012; Mouna and Anis, 2013؛ زاهر، ٢٠١٢).

٣-٣-٢: نسبة المديونية Leverage:

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متضاربة فيما يتعلق بتأثير المديونية على توقيت إصدار التقارير المالية، فقد توصلت بعض الدراسات ومنها (Ezat and El-Masry, 2008; Al-Ajmi, 2008) إلى وجود علاقة سالبة بين مديونية الشركة وتوقيت إصدار تقاريرها المالية، أي أن زيادة مديونية الشركة تؤدي إلى الإسراع في إصدار تقاريرها المالية السنوية، ويعود ذلك إلى تزايد الضغوط التي يمارسها المقرضين، وحملة السندات على الشركة من أجل إصدار التقارير المالية بشكل أسرع لكي يمكن تقييم أداء الشركة وتحديد مدى الالتزام بمتطلبات عقود المديونية. في حين توصلت دراسات أخرى (Owusu-Ansah, 2000; Conover et al., 2007) إلى أن الشركات ذات المديونية العالية تسعى إلى عدم الإسراع في إصدار تقاريرها المالية حيث تستغرق المنشأة ومراجعوها وقتاً أطول للتأكد من جميع الجوانب المتعلقة بتلك المديونية وخاصة في حالة زيادة عدد دائني الشركة. بينما يرى البعض (Pourali et al., 2013; Mouna and Anis, 2013) أنه لا يوجد أي تأثير معنوي لنسبة المديونية على توقيت إصدار التقارير المالية.

٣-٤: نموذج البحث:

$$\text{AUDIT LAG} = \beta_0 + \beta_1 \text{BRDSIZE}_{i,t} + \beta_2 \text{BRDINDP}_{i,t} + \beta_3 \text{CEODUAL}_{i,t} + \beta_4 \text{OWNCON}_{i,t} + \beta_5 \text{INSTOWN}_{i,t} + \beta_6 \text{EAI}_{i,t} + \beta_7 \text{FRMSIZE}_{i,t} + \beta_8 \text{LEV}_{i,t} + \varepsilon_i$$

ويعرض الباحث في الجدول التالي رقم (٢) التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث طريقة قياسها.
جدول رقم (٢) التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث وطريقة قياسها

طريقة القياس	المتغيرات		
	اسم المتغير	رمز المتغير	
المتغير التابع:			
عدد الأيام بين نهاية السنة المالية للشركة (تاريخ الميزانية) وتاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة .	فترة إبطاء المراجعة	AUDIT LAG	
المتغيرات المستقلة:			
(١) المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة:			
عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	BRDSIZE	
متغير وهمي يأخذ (١) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي أو (0) بخلاف ذلك.	ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول	CEODUAL	
يتم قياسها بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس.	استقلالية مجلس الإدارة	BRDINDP	
(٢) المتغيرات المتعلقة بهيكل الملكية:			
نسبة ملكية كبار المستثمرين التي تكون في حدود 5 % أو أكثر من رأس مال الأسهم.	تركز الملكية	OWNCON	
نسبة الأسهم المملوكة من قبل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والشركات القابضة وغيرها من المؤسسات الأخرى إلى عدد الأسهم الكلية للشركة.	الملكية المؤسسية	INSTOWN	
(٣) المتغيرات المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي (جودة المراجعة الخارجية)			
مقياس مجمع لعناصر جودة المراجعة الخارجية بحيث يتراوح ما بين (صفر) لا يتوافر أي خاصية من الخصائص الخمس إلى (٥) حسب مدى توافر تلك الخصائص.	متغير وهمي يأخذ (١) إذا كان المراجع الخارجي أحد الأربعة الكبار (Big 4)، و(٠) بخلاف ذلك.	تصنيف مكتب المراجع	EAI INDEX
	متغير وهمي يأخذ (١) إذا ما كان تقرير المراجعة لمفردة العينة تقريراً نظيفاً، و(٠) بخلاف ذلك.	نوع تقرير /رأى المراجع	
	متغير وهمي يأخذ (١) إذا ما كان قد تم مراجعة الشركة من قبل مكتب مراجعة متخصص في الصناعة، و(٠) بخلاف ذلك.	تخصص مكتب المراجعة	
	متغير وهمي يأخذ (١) إذا ما كان قد تم مراجعة الشركة من قبل نفس مكتب المراجعة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر، و(٠) بخلاف ذلك.	مدة بقاء المراجع	
	متغير وهمي يأخذ (١) إذا ما كان قد تم مراجعة الشركة من قبل أكثر من مكتب مراجعة ، و(٠) بخلاف ذلك.	المراجعة المشتركة	
المتغيرات الضابطة:			
إجمالي الالتزامات إلى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة.	نسبة المديونية	LEV	
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام.	حجم الشركة	FRMSIZE	

القسم الرابع

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفروض

يسعى الباحث في هذا القسم إلى إجراء الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة، تمهيداً لتحليل نتائج الدراسة، من خلال التعرض للنقاط التالية :

٤-١ : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

يتناول الجزء التالي بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى شركات عينة الدراسة. وتتضمن تلك الإحصاءات كل من المدى والمتوسط والانحراف المعياري لقيم متغيرات الدراسة .

٤-١-١ : وصف المتغيرات المتصلة:

يعرض الجدول رقم (٣) وصف لمتغيرات الدراسة المتصلة (فترة إبطاء المراجعة، وحجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والملكية المؤسسية، وخصائص المراجع الخارجي، وحجم الشركة، ونسبة المديونية)

جدول رقم (٣) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتصلة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
فترة إبطاء المراجعة	٢٢٤	٢٢	١٢٠	٧٢	١٧,٨
حجم مجلس الإدارة	٢٢٤	٥	١١	٨	١,٩
استقلالية مجلس الإدارة	٢٢٤	٠	٩٣	٧٠,٢	٢٦,٥
الملكية المؤسسية	٢٢٤	٠	٨٨,٨	١٥,٦	٢٢,٧
خصائص المراجع الخارجي	٢٢٤	٠	٥	٢,١	١٠,٤
حجم الشركة	٢٢٤	١٤	٢١	١٧,٤	١,٣
الرفع المالي (نسبة المديونية)	٢٢٤	٧,٩	٩٨	٤٧,٥	١٩,٩

ومن الجدول السابق ، يمكن إبراز مجموعة الملاحظات التالية :

(١) أن متوسط فترة إبطاء المراجعة ٧٢ يوماً في حين بلغت أطول فترة ١٢٠ يوماً وأقل فترة ٢٢ يوماً وهو ما يقارب ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة التي تمت في البيئة المصرية (زاهر، ٢٠١٢؛ Afify, 2009).

(٢) تتراوح أحجام مجالس إدارات شركات العينة ما بين (٥ - ١١) عضواً، وهو ما يعنى وجود تفاوت كبير في أحجام مجالس إدارات شركات العينة. كذلك نجد أن متوسط حجم مجلس الإدارة على مستوى كافة شركات العينة يبلغ حوالي ٨ أعضاء وهو يبدو حجماً مناسباً لاجتذاب عدد كافي من المديرين الذين تتوفر لديهم الخبرات

والمهارات الفنية والتحليلية التي تعمل على تحسين عملية صناعة القرارات داخل الشركة، وإعطاء فرصة أكبر للتعبير عن مصالح المساهمين، فضلاً عن أنه قد يجعل المجلس أقل عرضةً لسيطرة المدير التنفيذي الأول .

(٣) ارتفاع نسبة استقلالية مجالس إدارات شركات عينة الدراسة، حيث بلغت في المتوسط (٧٠,٢%) وهو ما يشير إلى التزام شركات عينة الدراسة بمتطلبات كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري، ومشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية فيما يتعلق بضرورة أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين في الشركة.

٤-١-١: وصف المتغيرات المنفصلة:

يظهر الجدول رقم (٤) وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة المنفصلة وهي (ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وتركز الملكية).

جدول رقم (٤) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المنفصلة

المتغيرات	عدد المشاهدات	التكرار		النسبة المئوية (%)	
		(٠)	(١)	(٠)	(١)
ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول	٢٢٤	٨٠	١٤٤	٣٥,٧	٦٤,٣
تركز الملكية	٢٢٤	١٥٦	٦٨	٦٩,٦	٣٠,٤

ومن الجدول السابق ، يمكن إبراز مجموعة الملاحظات التالية :

- (١) أن عدد الشركات التي يوجد فيها ازدواجية في دور المدير التنفيذي الأول يبلغ (٧٢) شركة بنسبة (٦٤,٣%). وهو ما يشير إلى عدم التزام غالبية شركات العينة بمتطلبات كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري، ومشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية فيما يتعلق بضرورة الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- (٢) أن عدد الشركات التي يوجد فيها تركيز للملكية يبلغ (٣٤) شركة بنسبة (٣٠,٤%). وهو ما يشير إلى انخفاض نسبة أسهم شركات عينة الدراسة المملوكة لمستثمرين مؤسسيين.

٤-٢ : تحليل الارتباط :

يتضمن الجدول رقم (٥) مصفوفة ارتباط بيرسون، والتي تعد الأداة الأولية لاكتشاف مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية. ويشير (Tabachnic and Fidell, 2007) إلى أن مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات تظهر إذا كان معامل الارتباط بين المتغيرات أكبر من (٠,٩). وبإلقاء النظر على العلاقة بين متغيرات البحث والمتضمنة بالجدول رقم (٥) ، يتبين أن الازدواج الخطي لا يمثل مشكلة في البحث الحالي، حيث إن كل معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في البحث الحالي أقل من (٠,٩). وكما يظهر أيضاً من الجدول رقم (٥) فإن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) وهذا يؤكد على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي في نموذج الانحدار، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

جدول رقم (٥) : مصفوفة ارتباط بيرسون للعلاقة بين متغيرات البحث

	BRDSIZE	BRDINDP	CEODUAL	OWNCON	INSTOWN	EAI	FRMSIZE	LEV	VIF
BRDSIZE	1								1.34
BRDINDP	0.1532*	1							1.14
CEODUAL	0.0189	0.0464	1						1.07
OWNCON	- 0.1489	0.2198*	-0.0420	1					1.20
INSTOWN	0.0006	0.1089	-0.1439*	0.2399*	1				1.32
EAI	0.0965	0.1679*	-0.0789	-0.1053	0.2842	1			1.56
FRMSIZE	0.4378*	0.0745	-0.1651*	-0.1548*	0.2089	0.1150*	1		1.9
LEV	0.0897	0.0167	0.1287	-0.0706	-0.0528	0.1908*	0.1864*	1	1.06

(* الارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥)

٤-٣ : نتائج تحليل الانحدار :

من أجل اختبار الفروض تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Linear Regression Model** لاختبار العلاقة بين المتغير التابع توقيت نشر التقارير المالية (فترة إبطاء المراجعة) والمتغيرات المستقلة (المتغيرات الداخلية لحوكمة الشركات، وخصائص المراجع الخارجي، والمتغيرات الضابطة) التي انتهى إليها الباحث في المبحث السابق، بهدف الوصول إلى أهم المتغيرات المؤثرة في توقيت نشر التقارير المالية. واعتمد الباحث على طريقة المربعات الصغرى [**Ordinary Least Squares**] (OLS) لتقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداماً في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطية. ويرجع ذلك إلى أن المقدرات

المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة، فضلاً عن أنه من بين جميع المقدرات الخطية وغير المتحيزة تتميز مقدرات المربعات الصغرى بأنها أفضل المقدرات أي أن لها أقل تباين (عناني، ٢٠١١). ويعتبر نموذج الانحدار الخطي هو أكثر نماذج الانحدار استخداماً في البحوث المحاسبية، ويعرض الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار.

جدول رقم (٦) : نتائج تحليل الانحدار

AUGIT LAG المتغير التابع		رمز المتغير	المتغيرات المستقلة
المعنوية P > Z	Z-Statistic		
0.000	-6.11	-0.027***	BRDSIZE حجم مجلس الإدارة
0.070	-1.81	-0.063*	BRDINDP استقلالية مجلس الإدارة
0.000	5.78	0.107***	CEODUAL ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول
0.000	5.10	0.098***	OWNCON تركز الملكية
0.000	-4.28	-0.216***	INSTOWN الملكية المؤسسية
0.000	5.17	0.044***	EAI خصائص المراجع الخارجي
0.001	3.35	-0.035***	FRMSIZE حجم الشركة
0.000	5.08	0.179***	LEV نسبة المديونية (الرافعة المالية)
224			N عدد المشاهدات
=0.5870R ²			R ² معامل التحديد
0.0000			Prob. > Chi - 2
*Correlations significant at the 10% level. **Correlations significant at the 5% level. ***Correlations significant at the 1% level.			

يتضح للباحث من جدول تحليل الانحدار السابق الآتي:

- ١ - معنوية نموذج انحدار المحددات بما يعكس الثقة في نتائجه.
- ٢ - أن قيمة معامل التحديد R² تبلغ (0.5870) وهو ما يعكس أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي (58.70%) من العوامل المؤثرة على توقيت نشر التقارير المالية (فترة إبطاء المراجعة)، في حين ترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في النموذج أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى .

٤-٤ : اختبار الفروض:

١-٤-٤ : اختبار الفرض الأول: توجد علاقة سالبة بين حجم مجلس الإدارة وتوقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (٦) وجود علاقة سالبة ومعنوية بين حجم مجلس الإدارة وتوقيت نشر التقارير المالية كما تم قياسه بفترة إبطاء المراجعة عند مستوى معنوية (١%). وهو ما يؤدي لقبول الفرض الأول من فروض الدراسة.

٢-٤-٤ : اختبار الفرض الثاني: توجد علاقة سالبة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتوقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (٦) وجود علاقة سالبة ومعنوية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتوقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية كما تم قياسه بفترة إبطاء المراجعة عند مستوى معنوية (١٠%). وهو ما يؤدي لقبول الفرض الثاني من فروض الدراسة.

٣-٤-٤ : اختبار الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباط معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتوقيت نشر التقارير المالية.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (٦) وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الدور المزدوج للمدير التنفيذي الأول وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية كما تم قياسه بفترة إبطاء المراجعة عند مستوى معنوية (١%). وهو ما يؤدي لقبول الفرض الثالث من فروض الدراسة.

٤-٤-٤ : اختبار الفرض الرابع: هناك علاقة سالبة بين تركّز الملكية وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

أوضحت نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (٦) وجود علاقة موجبة ومعنوية بين تركّز الملكية وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية كما تم قياسه بفترة إبطاء المراجعة عند مستوى معنوية (١%). وهو ما يؤدي لرفض الفرض الرابع من فروض الدراسة.

٤-٤-٥ : اختبار الفرض الخامس: هناك علاقة سالبة بين الملكية المؤسسية

وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (٦) وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الملكية المؤسسية وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية كما تم قياسه بفترة إبطاء المراجعة عند مستوى معنوية (١%). وهو ما يؤدي لقبول الفرض الخامس من فروض الدراسة.

٤-٤-٦ : اختبار الفرض السادس: هناك علاقة سالبة بين خصائص المراجع

الخارجي وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

لم تدعم نتائج تحليل الانحدار والموضحة بالجدول رقم (٦) وجود علاقة سالبة بين خصائص المراجع الخارجي وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية. وهو ما يؤدي لرفض الفرض السادس من فروض الدراسة. وتأتى تلك النتيجة على النقيض مما توصلت إليه دراسات سابقة (Afify, 2009; Habib and Bhuiyan, 2011; Modugu et al., 2012; Mohamad-Nor et al., 2010; Wan-Hussin and Bamahros, 2013). بوجود علاقة سالبة بين بين خصائص المراجع الخارجي وبين توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية. حيث أوضحت هذه الدراسات أن تأخر تقرير المراجعة يكون أقل بالنسبة للشركات التي تم مراجعتها من قبل مراجعي الحسابات المتخصصين في الصناعة ومكاتب المراجعة التي تنتمي إلى Big N ، نظراً إلى أنها قادرة على تطوير المعرفة والخبرة الخاصة بالصناعة وللتأقلم سريعاً مع بيئة أعمال العميل.

القسم الخامس

خلاصة البحث ومجالات البحث المستقبلية.

٥-١: خلاصة البحث:

استهدفت هذه الدراسة اختبار مدى تأثير بعض آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، وذلك من خلال عينة قدرها (١١٢) شركة من الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ م.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصل إليها الباحث على النحو التالي :

- ١- أن متوسط فترة إبطاء المراجعة ٧٢ يوماً في حين بلغت أطول فترة ١٢٠ يوماً وأقل فترة ٢٢ يوماً.
- ٢- أن نتائج تحليل الانحدار قد أوضحت أن كل من آليات الحوكمة الداخلية لها تأثير معنوي على توقيت نشر التقارير المالية. حيث تلعب دوراً هاماً في تخفيض فترة إبطاء المراجعة وهو ما يساهم في تحسين توقيت نشر التقارير المالية.
- ٣- لم تتوصل الدراسة لنتائج حاسمة فيما يتعلق بالعلاقة بين توقيت نشر التقارير المالية وخصائص مراجع الحسابات الخارجي.
- ٤- أن معظم الشركات التي نشرت تقاريرها المالية خلال مدة أقل من ٦٠ يوماً تم مراجعتها بواسطة مكاتب مراجعة خارجية متخصصة قطاعياً وتنتمي إلى Big N .

٥-٢: مجالات البحث المستقبلية:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تحديد أهم المجالات التي قد تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، كما يلي:

- ١- دراسة العلاقة بين جودة المراجعة وفترة إبطاء المراجعة.
- ٢- دراسة مدى تأثير لجنة المراجعة على توقيت نشر التقارير المالية.
- ٣- دراسة مدى تأثير التخصص الصناعي للمراجع على العلاقة بين الحوكمة وتوقيت نشر التقارير المالية.
- ٤- دراسة العلاقة بين إجراءات المراجعة الخارجية وتوقيت نشر التقارير المالية.
- ٥- دراسة أثر التكامل بين عمل المراجع الخارجي والمراجع الداخلي على توقيت نشر التقارير المالية.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية :

الدحدوح، حازم فهمي عادل.(٢٠٠٨) "العوامل المؤثرة علي توقيت اصدار التقارير المالية لمشركات المدرجة في بورصة فلسطين : دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - الجامعة الاسلامية - غزة.

أب وسالم، سيد سالم محمد.(٢٠١٢) العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وإدارة الدخل " دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق - مصر.

فودة، السيد أحمد محمود.(٢٠١٦) "أثر ممارسات إدارة الأرباح والتحفيز المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية - دراسة إيريقيه، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق - مصر.

الحداد ، سامح عبد الرازق. (٢٠٠٨) " تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة " دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة " رسالة ماجستير ، محاسبة وتمويل ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين.

الحواشي، محمد سالم.(٢٠١٥) "أثر العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص التقارير المالية على منفعة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية على الشركات المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية - مصر.

الفار، محمد ابراهيم. (٢٠١٤) " تأثير أنماط هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية في بورصة الأوراق المالية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية - مصر.

بركات، خالد سعيد.(٢٠٠٧) "حجم مكتب المراجعة والعلاقة المدركة بين خصائص المراجع الخارجي وجودة المراجعة في السوق المصري: دراسة ميدانية"، مجلة البحوث التجارية-كلية التجارة- جامعة الزقازيق، مج ٢٩ (٢)، ص: ١٨٧- ١٢٩.

جربوع ، يوسف محمود. (٢٠٠٥) "العوامل المؤثرة على استقلال وحياد المدقق الخارجي عند أدائه لعملية التدقيق"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (27) العدد (75) ص: ١٥٨- ١٨٢ ، جامعة الموصل ، العراق.

مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم. (٢٠١٤) "اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية : دليل من البيئة المصرية"، *المجلة العلمية التجارة والتمويل - جامعة طنطا*، مجلد (١)، عدد (١).

خليل، على محمود مصطفى، إبراهيم، منى مغربي محمد، (٢٠١٥)، " أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد التاسع عشر، ص.ص: ٦١٣ - ٦٧٣.

عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠ م)، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ، كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود، مايو ، ص ص ٣٧-١.

عفيفي، هلال عبدالفتاح السيد. (٢٠١١) "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية، *المجلة العلمية التجارة والتمويل - جامعة طنطا*، مجلد (٢)، العدد (٢).

عفيفي، هلال عبدالفتاح السيد. (٢٠١٥) " أثر حوكمة مجلس الإدارة على الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة المصرية : دراسة اختبارية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة*. مجلد ٣٩، العدد (٣) .

عنانى، محمد عبد السميع (٢٠١١)، " التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام *Windows SPSS* "، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

يوسف، أبوبكر محمد. (٢٠١٩) "فترة ابطاء المراجعة والدور التأثيري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية: دراسة إيريقيه" *مجلة البحوث التجارية-كلية التجارة- جامعة الزقازيق*، ٣٧ (٢): ١٢٩ - ١٧٨.

زاهر، احمد محمد. (٢٠١٢) "محددات ابطاء التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الزقازيق، مصر.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- Abdullah, S. N. (2007). Board composition, audit committee and timeliness of corporate financial reports in Malaysia. *Corporate Ownership and Control*, 4(2), 33–45.
- Abdulla, J. Y. A. (1996). The Timeliness of Bahrain Annual Reports. *Journal of Advances in International Accounting*, 9, 73-88.
- Abdelsalam, O. H and Street, D. L (2007):"Corporate governance and the timeliness of corporate internet reporting by U.K. listed compa-nies", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 16 Issue 2, 111. <http://dx.doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2007.06.001>.
- Abdelsalam, O., and El-Masry, A. (2008). The impact of board independence and ownership structure on the timeliness of corporate internet reporting of Irish- listed companies. *Managerial Finance*, 34(12), 907-918.<http://dx.doi.org/10.1108/03074350810915842>.
- Ahmed, M. I, and, and Che-ahmad, A. (2016). Effects of Board Size, Board Committees Characteristics and Audit Quality on Audit Report Lags. *The European Proceedings of Social and Behavioral Sciences*, 6, 159–164.
- Abernathy, J. L., Barnes, M., Stefaniak, C., and Weisbarth, A. (2017). An international perspective on audit report lag: A synthesis of the literature and opportunities for future research. *International Journal of Auditing*, 21(1), 100–127.
- Ahmed, M. I., and Che-Ahmad, A. (2016). Effects of corporate governance characteristics on audit report lags. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(7S), 159-164.
- Afify, H. A. E. (2009). Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt. *Journal of Applied Accounting Research*, 10(1), 56-86.
- Ahmed, K. (2003). The timeliness of corporate reporting: A comparative study of South Asia. *Advances in International Accounting*, 16, 17-44. [http://dx.doi.org/10.1016/S0897-3660\(03\)16002-3](http://dx.doi.org/10.1016/S0897-3660(03)16002-3)
- Ahmed. AAA and Hossain Md. S (2010). “Audit Report Lag: A Study of the Bangladeshi Listed Companies” *ASA University Review*, Vol. 4 No. 2.

- Al-Ajmi, J. (2008). Audit and reporting delays: Evidence from an emerging market. *Advances in Accounting*, 24(2), 217-226. <http://dx.doi.org/10.1016/j.adiac.2008.08.002>.
- Al-ghanem, W and Hegazy, M. (2011) "An empirical analysis of audit delays and timeliness of corporate financial reporting in Kuwait" *Eur-asian Business Review*, 1 (1) pp 73-90.
- Al-Thuneibat, A. A., R. I. Al Issa, and R. A. A. Baker. 2011. Do audit tenure and firm size contribute to audit quality? *Managerial Auditing Journal* 26 (4): 317-334.
- Alsmady, A. A. (2018). The Effect of Board of Directors' Characteristics and Ownership Type on the Timeliness of Financial Reports. *International Journal of Business and Management*, 13(6), 276.
- Al Daoud, K.A., Ismail, K.N.I., Lode, N.A. (2014). The Timeliness of Financial Reporting among Jordanian Companies: Do Company and Board Characteristics, and Audit Opinion Matter, *Asian Social Science*, Vol. 10, No. 13, pp. 191-201.
- Al Daoud, Khaldoun and Ku Ismail, Ku Nor Izah and Lode, Nor. (2015). The Impact of Internal Corporate Governance on the Timeliness of Financial Reports of Jordanian Firms: Evidence using Audit and Management Report Lags. *Mediterranean Journal of Social Sciences*. 6. 10.5901/mjss.2015.v6n1p.430.
- Appah, E. and Emeh, Y., (2013). Corporate Governance Structure and Timeliness of Financial Reports of Quoted Firms in Nigeria. *European Journal of Business and Management*, Vol.5, No.32.
- Ashton, R.H., Willingham, J.J. and Elliott, R.K. (1987), "An empirical analysis of audit delay", *Journal of Accounting Research*, Vol. 25 No. 2, pp. 275-292.
- Basuony, M., Mohamed, E. and Al-Baidhani, A. (2014a) 'The effect of corporate governance on bank financial performance: evidence from the Arabian Peninsula', *Corporate Ownership and Control*, Vol. 11, No. 2, pp.166–179.
- Basuony, M. A., Mohamed, E. K., Hussain, M. M., and Marie, O. K. (2016). Board characteristics, ownership structure and audit report lag in the Middle East. *International Journal of Corporate Governance*, 7(2), 180-205.
- Beasley, M. S., and Petroni, K. R. (2001). Board independence and audit-firm type. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 20(1), 97-114.

- Bédard, T. J., Mock, J., Coram, P. J., Davis, S. M., Espahbodi, R., & Warne, R. C. (2012). The audit reporting model: Current research synthesis and implications. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 32(sp1), 323-351.
- Bing, J., Huang, C. X., Li, A., and Zhu, X. (2014). Audit quality research report. *Australian National Centre for Audit and Assurance Research, Canberra*.
- Boone, J. P., I. K. khurana, and K. K. Raman. 2008. Audit Firm Tenure and the Equity Risk Premium. *Journal Accounting, Auditing & Finance* ,23: 115–140.
- Çelik, M. D. E. C. O. (2007). Is Timing of Financial Reporting Related to Firm Performance? An Examination on Ise Listed Companies. *International Research Journal of Finance and Economics*. 12, 220–233.
- Conover, C., Miller, R. and Szakmary, A. (2007) "The Timeliness of Accounting Disclosures in International Security Markets", *International Review of Financial Analysis*, 17 (5), pp. 849-869. <http://dx.doi.org/10.1016/j.irfa.2007.07.002>.
- Dao, M. and Pham, T. (2014), ‘Audit tenure, auditor specialization and audit report lag’, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 29, No. 6, pp. 490–512.
- DeAngelo, L.E. (1981), "Auditor Size and Audit Quality", *Journal of Accounting and Economics*, vol. 3, no. 3, pp. 183-199.
- Deng, M., T. Lu, D. A. Simunic and M. Ye. 2014. Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality? *Journal of Accounting Research* 52(5): 1029-1060.
- Diana, Patricia and Maggy. (2018). Internal and External Determinants of Audit Delay: Evidence from Indonesian Manufacturing Companies, 3(1) 16-25. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3147803>. *Accounting and Finance Review*
- Dibia, N. O., and Onwuchekwa, J. C. (2013). An examination of audit reporting lag of companies in the Nigeria stock exchange. *International Journal of Business and Social Research*, 3(9), 8-16.
- Dimitropoulos, P. E. and Asteriou, D. (2010). The effect of board composition on the informativeness and quality of annual earnings: Empirical evidence from Greece. *Research in International Business and Finance*, 24(2), 773-784.

- Ezat A, and El-Masry, A, (2008): "The impact of corporate governance on the timeliness of corporate internet reporting by Egyptian listed companies" *Managerial finance*, Vol 34, pp 848 – 867. <http://dx.doi.org/10.1108/03074350810915815>.
- Fakhfakh Sakka, I., and Jarboui, A. (2016). Audit reports timeliness: Empirical evidence from Tunisia. *Cogent Business and Management*, 3(1), 1195680.
- Fama, E. F., and Jensen, M. C. (1983). Separation of ownership and control. *Journal of law and economics*, 26(2), 301-325.
- Fan, J. P., and Wong, T. J. (2002). Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia. *Journal of accounting and economics*, 33(3), 401-425.
- Francis, J. R., & Yu, M. D. (2009). Big 4 office size and audit quality. *The Accounting Review*, 84(5), 1521-1552.
- Kamarudin, K. A., Ismail, W. A. W., Yaacob, Z., & Bakar, S. S. A. (2018). Auditor Specialization and Its Influence on the Association Between Governance and the Timeliness of Financial Reporting. *In State-of-the-Art Theories and Empirical Evidence* (pp. 93-106). Springer, Singapore.
- Khamis, R., Hamdan, A., and Elali, W. (2015). The Relationship between Ownership Structure Dimensions and Corporate Performance: Evidence from Bahrain. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 9(4), 38-56.
- Lim, S. H. (2012). Ownership structure and concentration and the timeliness of corporate earnings: Malaysian evidence (*Doctoral dissertation*), Queensland University of Technology).
- Hakansson, N. (1977). Interim disclosure and public forecasts: An economic analysis and framework for choice. *The Accounting Review*, 396-416.
- Hashim, F., Hashim, F., Jambari, A. (2013). Relationship between Corporate Attributes and Timeliness in Corporate Reporting: Malaysian Evidence. *Jurnal Teknologi (Social Sciences)*, 64(2), 115-119.
- Hassan, Y.M. (2016), Determinants of audit report lag: Evidence from Palestine. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6(1), 13-32.
- Habib, A., Bhuiyan, M. B. U., Huang, H. J., and Miah, M. S. (2018). Determinants of audit report lag: A meta-analysis. *International Journal of Auditing*.

- Ho, S. S. M. and Wong, K. S. (2001). A Study of Corporate Disclosure Practices and Effectiveness in Hong Kong. *Journal of International Financial Management and Accounting*, 12 (1), pp. 75-101.
- Ibadin, I.M., Izedonmi, F. and Ibadin, P.O. (2012) ‘The association between selected corporate governance attributes, company attributes and timeliness of financial reporting in Nigeria’, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol. 3, No. 9, pp.137–144.
- Ika, S.R. and Ghazali, N.A.M. (2012), “Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27 No. 4, pp. 403-424.
- Ishak, I., Sidek, A. S. M., and Rashid, A. A. (2010). The effect of company ownership on the timeliness of financial reporting: empirical evidence from Malaysia. *UNITAR E-Journal*, 6(2), 20-35.
- Khasharmeh, H.A. and Aljifri, K. (2010) ‘The timeliness of annual reports in Bahrain and the United Arab Emirates: an empirical comparative study’, *The International Journal of Business and Finance Research*, Vol. 4, No. 1, pp.51–71.
- Khurana, I., and K. Raman. 2004 .Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big 4 Versus Non – Big 4 Audits: Evidence from Anglo – American Countries. *The Accounting Review*, 79 (2): 473-495.
- Krishnan, J. (2005). Audit committee quality and internal control: An empirical analysis. *The Accounting Review*, 80(2), 649-675.
- Ku Ismail, K., and Chandler, R. (2004). The timeliness of quarterly financial reports of companies in Malaysia. *Asian Review of Accounting*, 12(1), 1-18.
- Lee, H. Y., Mande, V. and Son, M. (2009), ‘Do lengthy auditor tenure and the provision of non-audit services by the external auditor reduce audit report lags?’, *International Journal of Auditing*, Vol. 13, No. 2, pp. 87–104.
- Lin, S., Pizzini, M., Vargus, M. and Bardhan, I.R. (2011), “The role of the internal audit function in the disclosure of material weaknesses”, *The Accounting Review*, Vol. 86 No. 1, pp. 287-323.
- Lim, M., How, J. and Verhoeven, P. (2014) ‘Corporate ownership, corporate governance reform and timeliness of earnings: Malaysian evidence’, *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, Vol. 10, No. 1, pp.32–45.
- Markarian, G and Bricker, R, (2008), Institutional Investors and Insider Trading Profitability, *Working Paper*, available at: www.ssrn.com.
- Maslina Ahmad, Hamidah Mohamed, Sherliza Puat Nelson, (2016). The Association between Industry Specialist Auditor and

Financial Reporting Timeliness - Post MFRS Period, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 219.

- McGee, R. W., and Yuan, X. (2012). Corporate governance and the timeliness of financial reporting: A comparative study of the People's Republic of China, the USA and the European Union. *Journal of Asia Business Studies*, 6(1), 5-16. <http://dx.doi.org/10.1108/15587891211190679>.**
- Mohamad-Nor, M. N., Shafie, R., and Wan-Hussin, W. N. (2010). Corporate governance and audit report lag. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 6(2), 57–84.**
- Mouna, A., and Anis, J. (2013). Financial reporting delay and investors behavior: Evidence from Tunisia. *International Journal of Management and Business Research*, 3(1), 57-67.**
- Owusu-Ansah, S and Leventis, S (2006). "Timeliness of corporate annual financial reporting in Greece" *European Accounting Review*, Vol. 15, No. 2, pp273–287. <http://dx.doi.org/10.1080/09638180500252078>.**
- Petra, S. T. (2007). The effects of corporate governance on the informativeness of earnings. *Economics of Governance*, 8(2), 129-152.**
- Piot, C., and R. Janin, (2005). "Audit Quality and Earnings Management in France", Available at: www.ssrn.com.**
- Pourali, M, Jozi.M, Rostami.K, Taherpour.G and Niazi.F (2013). "In-vestigation of Effective Factors in Audit Delay: Evidence from Tehran Stock Exchange (TSE) " *Research Journal of Applied Sciences, Engi-neering and Technology*, 5(2): pp405-410.**
- Sarwoko, I., and S. Agoes. 2014. An empirical analysis of Auditor's industry Specialization, Auditor's Independence and Audit Procedures on audit quality: Evidence from Indonesia. *Procardia-Social and Behavioral Sciences* 164: 271-281.**
- Shukeri, S.N and Islam.Md. A (2012). "The Determinants of Audit Timeliness: Evidence from Malaysia", *Journal of Applied Sciences Research*, 8(7): pp3314-3322,**
- Soltani, B. (2002), 'Timeliness of corporate and audit reports: Some empirical evidence in the French context', *The International Journal of Accounting*, Vol. 37, No. 2, pp. 215–46.**
- Tabachnick, B. G., and Fidell, L. S. (2007). Using multivariate statistics. (5th ed.). Boston, MA: Allyn & Bacon.**

- Türel, A. (2010). Timeliness of financial reporting in emerging capital markets: Evidence from Turkey. *Istanbul University Journal of the School of Business Administration*, 39(2), 227-240.
- Uthman, o. Bakare., taofiq, a., and jimoh, j. A. (2018). Effect of board characteristics on timeliness of financial reporting of listed insurance firms in Nigeria. *Online journal of arts, management and social sciences*, 3(1).
- Wan-Hussin, W. N., and Bamahros, H. M. (2013). Do investment in and the sourcing arrangement of the internal audit function affect audit delay? *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 9, 19–32.
<http://dx.doi.org/10.1016/j.jcae.2012.08.001>
- Wu, C., Wu, C. S., and Liu, V. W. (2008). The release timing of annual reports and board characteristics. *The International Journal of Business and Finance Research*, 2(1), 103-108.
- Velury, u. and Jenkins, D., (2006), Institutional Ownership and The Quality of Earnings, *Journal of Business Research* ,59, (1):120-153.
- Yaacob, N.M. and Che-Ahmad, A. (2012) ‘Adoption of FRS 138 and audit delay in Malaysia’, *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 4, No. 1, pp.167–176.
- Yap, K.-H., Saleh, Z. and Abessi, M. (2011) ‘Internet financial reporting and corporate governance in Malaysia’, *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, Vol. 5, No. 10, pp.1273–1289.
- Zaitul. (2010). Board of Directors, audit committee, auditor characteristics and the timeliness of financial reporting in listed companies in Indonesia (*Doctoral dissertation*). College of business, University Utara Malaysia.
- Zerni, M. (2012). Audit partner specialization and audit fees: Some evidence from Sweden. *Contemporary Accounting Research*, 29(1), 312-340.